



كولاً ماري حوراني  
داد كاي بالاي نيقتيحتادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦/الحدادية/لميز/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٧/١٨ بواسطة القاضي السيد مدحت العمود وعضوية كل من السادة القضاة جعفر ناصر حسين وكرم طه محمد وكرم أحمد بيان ومحمد صائب التفتيتي وعود صلاح التميمي وميخائيل شمشون أس كوريكس وحسين أبو كتنن وسامي المعوري المأونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي عليه - / وزير الداخلية/إضافة لوظيفته - وكياله الملازم الحطولي مراضي حاتم عيسى .  
التميز عليه - المدعي - إسيمان عبد الله جاسم - وكياله المحامي علي حسين السعدي .

#### الاعتراض

ادعى المدعي (التميز عليه) بواسطة وكياله أمام محكمة القضاء الإداري بأن مستير عماد قوات الحدود أصدر الأمر الإداري المرقم (١١٥) في ٢٠٠٧/٣/٢٨ والمتضمن إحالته على التقاعد تنفيذاً لكتاب مكتب وزير الداخلية المرقم (٢٨٩٤) في ٢٠٠٧/٣/٢٨ . تظلم المدعي لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١٠/٦/٦ ولم يبت بالتظلم رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٧ طلباً بالحكم بإلغاء الأمر الإداري المرقم (١١٥) في ٢٠٠٧/٣/٢٨ المستند إلى كتاب وزير الداخلية المرقم (٢٨٩٤) في ٢٠٠٧/٣/٢٨ وإلغاء الأثر المترتبة عليه . ونتيجة للمرافعة الحضورية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٥/١٦ وبعدد الضميمة (٢٠١٠/ق/٣٥٠) حكماً برفض بإلغاء الأمر الإداري المرقم (١١٥) في ٢٠٠٧/٣/٢٨ والمتضمن إحالة المدعي على التقاعد وإعادةه إلى الخدمة اعتباراً من تاريخ تظلمه في ٢٠١٠/٦/٦ ، ضمن التميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحة التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٦/٥ طلباً لفضحه للأشياء الواردة فيها .

#### القرار

لدى التطبيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقسّم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير



كوتاماري عيراني  
داد كاي بالاي نييتيهاي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٦/اتحادية/تميز/٢٠١١

صحيح ومختلف للثان ، ذلك لان المحكمة حسبت الدعوى قبل استكمال تعقيباتها في الدعوى لان الجيش واجهزة الشرطة وقوى الأمن والحدود والمخابرات قد حطت بعد ٢٠٠٣/١/٩ بقرار من الحاكم المدني وان المحكمة لم تتحقق عن كيفية إعادة التميز عليه (المدعي) الى الخدمة فإذا كان قد أعيد بمرسوم جمهوري فتمت إعالته على التقاعد بمرسوم جمهوري ، أما إذا أعيد إلى الخدمة بقرار إداري فتمت إعالته على التقاعد بالتكليف التي نس تعالته بموجبها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن المحكمة قد ألغت القرار المطعون فيه اعتباراً من تاريخ التظلم في ٢٠١٠/٦/٦ في حين كان على المحكمة ان تقرر إلغاء الأمر المطعون فيه دون التطرق الى تاريخ إعالته الى الخدمة وهو ما لم يطلب به المدعي لان الموظف لا يستحق الراتب ولا تعصب الخدمة له الا من تاريخ مباشرته الوظيفة بسايل ان الإجازة بدون راتب لا تخير من الخدمة التقاعدية ولا يستحق الموظف الراتب عنها ومن باب اولى فان الموظف لا يستحق الراتب ولا تعصب له خدمة تقاعدية وهو خارج الوظيفة ، لكن ذلك قرر نفس الحكم التميز وإعادة الإضارة الى محكمتها لإتباع ما تقسم على ان يقرر رسم التميز تابعاً للنتيجة ويصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/٧/١٨ .

الرئيس  
مهدخت المحمود

القاضي  
جعفر ناصر حسين

القاضي  
الكرم فاضل محمد

القاضي  
الكرم احمد هادي

القاضي  
محمد صائب التقيشندي

القاضي  
عبد صالح التميمي

القاضي  
ميثاقون مشونون الكوريس

القاضي  
حسين ابو الثائر

القاضي  
سامي الخفاجي

القضاء حسين